

يمكن وصف العلاقات بين العراق والكويت في السنوات القليلة الماضية بـ "الفتيل سريع الاشتعال"، فتصريح صغير من مسؤول عراقي أو كويتي كان كفيلاً بانتهيار شهر من جهود التقارب. لكن بغداد نجحت أخيراً، وبعد ٢٣ سنة من القطيعة والجزء، في تحقيق اختراق جدي مع جارتها الجنوبية. زيارة رئيس الوزراء نوري المالكي للكويت، لامست عصبا حساسا في ملف العلاقات بين الجارين، وكانت بحسب مراقبين، الطريقة الأولى في حاجز الجليد المتراكم.



استعداداً لقمة بغداد: ورشة ترميم في العلاقات العراقية - الكويتية

بروحية جديدة وإيجاد حلول خلال فترة زمنية قصيرة". بعض الملفات المزمع بحثها ليست من الاحتلال العراقي للكويت بل حديثة العهد. فقبل نحو سنتين أعلنت الكويت عن عزمها بناء ميناء مبارك في جزيرة بوبيان المحاذية لميناء الفاو العراقي، الأمر الذي يضر بمصالح العراق البحرية طبقاً لمسؤولين عراقيين.

ويقول السياسي والنائب الكردي المستقل محمود عثمان إن "توقيت الزيارة وخرجها بنتائج ايجابية للمرة الأولى يهدف أولاً إلى دعم قمة بغداد".

لكن من جهة ثانية، فإن "إقدام العراق على حل الخلافات مع الكويت سيعلن عن فتح صفحة جديدة، وقد تكون الكويت مفتاح العراق للدخول في منظومة مجلس التعاون الخليجي"، يضيف النائب.

ويملك العراق باعتباره دولة عربية مطلة على الخليج العربي عضوية في بعض لجان "مجلس التعاون الخليجي" الذي تأسس عام ١٩٨١ كإلية للصحة والثقافية، وهو مرشح لنيل عضوية اللجان الاقتصادية والسياسية على المدى البعيد فيما لو تحسنت العلاقات مع بقية الأعضاء.

وطبقاً للمناطق باسم الحكومة على الدباغ، فإن الكويت ستشارك بأعلى مستوى في قمة بغداد بحضور أميرها الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح.

مقربون من رئيس الوزراء نوري المالكي، قالوا المشاركة تعطي دعماً كبيراً للعراق الساعي إلى استعادة دوره العربي بشكل عام والخليجي بشكل خاص.

وإذا ما سارت الأمور على ما يرام، ستكون زيارة الأخير هي الأرفع مستوى منذ ٢٣ أيلول (سبتمبر) ١٩٨٩، اليوم الذي التقى فيه الراحلان، جابر الأحمد الصباح وصادق حسين، فتمنحه الأخير وسام الرافدين من الدرجة الأولى، ليقوم بعد بضهور قليلة باحتلال الكويت ومفاجأة العالم بأسره.

عن: نقاش ويكي



لتمويل الحرب العراقية - الإيرانية. وتدخل ضمن "مشكلات الماضي" أيضاً، قضية ترسيم الحدود المشتركة التي تحتوي على أبار نفطية كانت مثار نزاع وجدل منذ عقود. فالأمم المتحدة حسمت القضية في قرارها رقم (٨٢٣) عام ١٩٩٣ ووضعت علامات حدودية، لكن ساسة العراق الجدد طالبوا بإعادة النظر في قرار الترسيم.

وفي زحمة الملفات العالقة، تأخذ الدعايات المترتبة على غزو الكويت البعد الأخطر بنظر المراقبين، فهي التي وضعت العراق في خانة الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، ويسمح هذا البند باستخدام القوة ضد العراق باعتباره يشكل تهديداً للأمن الدولي، بالإضافة إلى تجميد مبالغ كبيرة من أرصده المالية في البنوك العالمية لدفع تعويضات للمتضررين.

ويكتسب الدباغ في هذا الصدد عن اتفاق الطرفين على تشكيل لجنة مشتركة عليا كويتية - عراقية تستجمع بعد القمة العربية في بغداد لبحث الملفات العالقة

على عدم إعلام البرلمان بمضمون الاتفاقات بشكل مفصل. ويقول عضو كتلة "العراقية البيضاء" قتيبة الجبوري إنها "جسدت منعطفا مهما في العلاقات مع الكويت، ووضع النقاط الأساسية التي من شأنها معالجة أهم الملفات العالقة".

وتنقى إلى جانب خطوط الطيران قائمة طويلة من القضايا تحتاج إلى معالجة، أبرزها التعويضات التي ترتبت على العراق بسبب غزوه جارتها الصغرى، إذ بقي على الأول أن يدفع منها نحو ١٧ مليار دولار بواقع ٥ في المئة سنوياً من قيمة عائداته النفطية.

كما أن ملفات أخرى تنتظر البحث كملف الأسرى والمفقودين الكويتيين الذي تطالب دولتهم بالكشف عن مصيرهم، فضلاً عن ممتلكات كويتية سرقت أثناء الغزو ونقلت إلى بغداد بينما أُرشف الديوان الأميري.

وهناك أيضاً ديون الكويت على العراق وتقدر بنحو ١٣ مليار دولار تعود إلى ثمانينات القرن الماضي، اقترضها صدام

فيها الحرص على تجاوز الإرث الثقيل، لكن الواقع على الأرض أشار إلى غير ذلك. فتصريح نائب برلماني سواء كويتي أو عراقي أو نشر تقرير صحافي كان كفيلاً دوماً بإشغال أزمة حكومية قد تحتاج إلى شهور لإخمادها.

وتأتي زيارة المالكي اليوم لتكسر تقليد "القاءات الفاشلة" في السنوات السابقة. فالنتائج التي تمخضت عنها اعتبرها المراقبون "تقدماً جيداً" في ترميم العلاقات المتصدعة. ويقول المتحدث باسم الحكومة أن "الزيارة حققت هذه المرة نتائج عملية على عكس زيارات كثيرة جرت في السابق". وأوضح علي الدباغ أن العراق "أقر دفع ٣٠٠ مليون دولار إلى الكويت، فيما تبقى ٢٠٠ مليون دولار سوف يتم استثمارها بشكل مشترك بين البلدين في تأسيس شركة طيران" وهو مبلغ أقل مما كان يطلبه الجانب الكويتي سابقاً. هذه الزيارة من الحالات النادرة التي نالت ترحيباً داخلياً داخل أوساط السياسة حتى من معارضي المالكي، رغم وجود تحفظات



بغداد / مصطفى حبيب

نوري المالكي الذي وصل العاصمة الكويتية في ١٤ آذار الجاري على رأس وفد رفيع المستوى قطع زيارته عائداً إلى بغداد قبل الموعد المقرر لإنهائها. ليس لأنها فشلت، بل لتحقيقها نجاحاً "فاق حدود التوقعات" بحسب المسؤولين. لا يقتضي بقاء المالكي مدة أطول في ضيافة الإمارة الخليجية. طبقاً لتصريحات الحكومة فإن اللقاء حقق اختراقاً ليس بالسهل، تمثل في تراجع الكويت عن الدعاوى القضائية ضد الخطوط الجوية العراقية. وبعد ما يناهز العشرين عاماً، توصل الطرفان وبساعات قليلة إلى تسوية ملف التعويضات المترتبة على العراق بسبب الأضرار التي ألحقها بالمطار والطائرات الكويتية عند غزوه الكويت عام ١٩٩٠. وصار بإمكان الطائرات العراقية الهبوط في المطارات الغربية دون أن تواجه خطر مصادرتها أو رفض استقبالها. هذا الملف واحد من كومة ملفات شائكة متراكمة على طاولة المفاوضات بين الدولتين يعود بعضها لعشرات السنين. وبحسب ساسة مخضرمين، فإنه لم تحل العلاقة يوماً من عداوة أو جفاء أو توتر.

في ثلاثينات القرن الماضي طالب رئيس وزراء العهد الملكي نوري السعيد بضم الكويت إلى العراق باعتبارها جزءاً لا يتجزأ منه. وتكرر الطلب نفسه عام ١٩٦١ على لسان عبد الكريم قاسم أول رئيس جمهورية عراقي، واستمرت النظرة العراقية للكويت لدى بعض الساسة والمثقفين على أنها "المحافظة رقم ١٩" حتى بعد سقوط نظام البعث عام ٢٠٠٣. الفاتورة التي دفعتها حكومات العراق الجديد طوال السنوات التسعة الماضية، فتتصل تحديداً بقرار نظام صدام في ٢ آب ١٩٩٠ غزو الإمارة الخليجية، وما رافقه من أعمال قتل وسلب وحطف، بقيت جرحاً نازفاً في ذاكرة الكويتيين. السياسة الجدد لم يوفروا فرصة إلا وأكدا

كلمات عارية



شاكر الأنباري

الثأر من الشعب

هناك حسس بالانتقام من العراقيين لا يعرف أحد مصدره، ولكنه يضرب في الاتجاهات كافة. كل يوم مذبحه ترتكب بحق الأبرياء، سيارات مفخخة، كواشم صوت، عبوات ناسفة، موت ينتقل من شارع إلى آخر ومن مدينة إلى أخرى، يفاجئ الناس في ساعات لا يتوقعونها وفي أماكن لا تخطر على البال، قرب مقهى شعبي، وسط شارع مزدحم بالنسوة، في ساحة تكتظ بالسيارات التي تنقل الموظفين إلى عملهم، فنون قتل وإبادة لا تخطر حتى للشيطان ذاته. في الشارع يذل المواطن لدى كل نقطة تفتيش، وتقاطع، وساحة، وتهطل عليه أوقاق سيارات المسؤولين كما لو كانت سيطا من نار، ليبارده مكبر صوت يطلب منه الإنزياح عن الطريق كي يمر مولانا، سيدنا الخليفة، وأميرنا عضو المجلس، أو قائد الفرقة، أو وزير الوزارة الفاشلة بكل المقاييس ومنها مقياس ريختر. سيفوقية القدر العاوية حولنا منذ سنوات لا تحصى. الانتقام والثأر في أروقة الدوائر الرسمية تنبدي بالروتين القاتل، والشاوي المتناثرة عند كل باب وكل موظف، والمصوبيات، والاستهانة بكرامة الإنسان كونه مرابعا ليس إلا، يترك عمله، ومتجره، ووقته، كي يلاحق توقيعاً أو طمعة عضلية ظلت حية منذ منحت باشا حتى آخر الزمن المكتوب من تاريخنا المعاصر. ويستطوع المراجع رؤية الحقد، والاحتقار، في عيون الموظفين دون أن يرف لهم جفن، أما إذا جلس في بيته فسرعان ما تحل عليه لعنة الدنيا، والأخرة، من الشائسة الصغيرة التي يتابعها، وهي تروي له ندوات وحوارات بين سياسيين، ومعلقين، ومحللين جهاذة أغلبهم امتهن الكذب على المشاهدين، وتلفيق الذرائع، وتشويه الحقائق، وفوق هذا وذاك خلط الأوراق بوقاحة لم تشف غليلها أجساد الضحايا المتناثره عقب كل انفجار وعبوة وسطو مسلح، المحللون ذاتهم، والخبراء ذاتهم، وأعضاء البرلمان ذاتهم، يعطون في يوم ثان ذرائع مختلفة، بل ومناقضة عن التي قالوها قبل يوم، تبعا لأهواء أحزابهم وانفلاتهم وطوائفهم. الحقيقة ليست ما يهم هؤلاء بل كيفية تسويق الكذب، والدجل، وتبرير السياسات الفاشلة، والتصريحات الفجة، والمبالغ التي يكتدبها الواقع.

ولكن كل ذلك سرعان ما يذهب به انتقام الكهرياء الأكبر وقد حولت حياة العراقيين إلى سخام، وليل طويل مثل جبل لا يزول. ولسان الحال يقول: ألا يا أيها الليل الطويل ألا انجلي...إلى آخر القصيدة الجاهلية. هناك من يريد الثأر من هذا الشعب بكل طوائفه، وقومياته، وأديانته، وهذا الثأري غير مفهوم لأنه يضرب يميناً وشمالاً مثل شبح، دون أن يسفر عن هويته، وكأنه يروم إزالة قرون من حضارة أنتجها هذا الشعب ذات يوم. ينتقم من فلاسفته، ومدائبه، وكتبه، وتراثه، وتاريخه، ومستقبله، وحاضره، فلا الدم يرويه، ولا يشبعه الغيار الذي ضرب ربوع الوطن. ولا تروي عطشه بقايا بدلة والفرات الجافين.

هذا المنتقم، الثأري، يصعب الوصول إليه، وليس سوى فئة قليلة تمكنت من إزاحة الستار عن وجهه. الفئة القليلة كانت مثل الصوفيين الذين تكشف لهم الخالق في لحظة تجل. لحظة التجلي التي يمكن فيها معرفة هذا الشبح المنتقم هي اللحظة التي يخلق فيها الإنسان ثوب طائفته وقوميته وينده. لكي يكون إنسانياً خالصاً، عندها يعرف جيداً وجوه هؤلاء. الوجوه التي تشبهه الروبوتات، برمت لكى تنتقم، وتدين الفرد منا صنوف العذاب.

العراقية: سنقدم للقمة صوراً وأدلة عن تعذيب المعتقلين

بغداد / المدى

أكدت القائمة العراقية أنها ستقدم الى القمة العربية التي ستعقد في بغداد، الخميس المقبل، صوراً وأدلة عن تعذيب المعتقلين كما ستعرضها على القيادات السياسية العراقية ولجنة حقوق الإنسان في مجلس النواب، بالإضافة إلى بعثة الأمم المتحدة والجامعة العربية لإطلاعهم على ما يتعرض له المواطن العراقي من اهانة لكرامته من قبل السلطات. وأعربت الناطق الرسمي باسم العراقية النابتة ميسون الدملوجي في تصريح صحافي لها، لتلقته "المدى" عن "استنكار كتلة العراقية واستهجانها الشديدين للتعذيب القاسي وغير الإنساني الذي تعرض أحد أفراد حماية طارق الهاشمي نائب رئيس الجمهورية والذي أدى إلى استشهاده". وقالت إن الأجهزة الأمنية سلمت جثمان عامر سربوت زيدان البطاوي إلى ذويه بعد اعتقال دام ثلاثة أشهر في الفوج الثاني لواء ٤٥ من الفرقة ١١ التابعة للواء بغداد، وتبدو عليه آثار التعذيب في يديه ورجليه ويطنه وظهوره، ومواقع أخرى تخدش الحياء، وتناى الأخلاق عن ذكرها. وعبرت الدملوجي عن الأسف لاستمرار "مثل هذا التعذيب الوحشي والاستهانة بكرامة العراقيين وغيرها من ممارسات وحشية ورفثاها من النظام السابق، على مرأى ومسمع بعض القيادات السياسية التي عانت جماهيرها يوماً من هذه الأساليب الوحشية نفسها من دون أن يتحرك لها جفن بل أن ثلثة من هذه القيادات تنكر وجود أي انتهاك لحقوق الإنسان وأي وجود لسجون السرية، تماماً مثلما مسؤولي ذلك العهد".

وأكدت "أن كل أجهزة العمليات، ومنها عمليات بغداد، مؤسسات غير دستورية وغير خاضعة لرقابة البرلمان، تحولت إلى أجهزة قمعية للمواطنين بعدما انتفت الحاجة لاستمرارها

بعد انتهاء خطة فرض القانون الأمنية التي تشكلت هذه الأجهزة بموجبها، لذا ينبغي عليها وربط أفرادها بوزارة الداخلية بشكل مباشر، بعد الإقتصاص من عناصرها المسيئة".

وطالبت مجلس النواب باستدعاء مسؤولي الأجهزة السرية والعنينة لاستجوابهم في طبيعة التحقيقات ونوعها، وكيفية انتزاع المعلومات من المتهمين، وأشارت إلى "أن هذه الممارسات وسواها تثير شكوكا كبيرة لدى المواطنين حول الاعترافات المتلفزة عامر قضية الهاشمي، والأسباب الحقيقية التي أجبرت الشهود على الإدلاء بها. كما أنها تلقي بظلالها على حيادية القضاء العراقي وقدرته على رفض مثل هذا الأسلوب في انتزاع الاعترافات".

وأكدت الدملوجي في الختام أن كتلة العراقية "ستقدم الصور والأدلة التي بجوزتها عن تعذيب المعتقلين إلى مؤتمر القمة والقيادات

وكان الهاشمي قد لجأ إلى إقليم كردستان وحل ضيفا على الرئيس العراقي جلال طالباني عقب اتهام السلطات له بالإرهاب في التاسع عشر من كانون الأول (ديسمبر) الماضي. وأعلنت الهيئة التحقيقية بشأن قضية الهاشمي وأخر الشهر الماضي تحديد الثالث من أيار (مايو) المقبل، موعداً لمحاكمته وصهره غيايبا عن ثلاثة جرائم إرهابية انتهى التحقيق فيها، وأشارت إلى أن ثلاثاً من الدعاوى المتهم بها الهاشمي قد تم حسمها وهي تتعلق باغتال محامية وضابط وتفجير سيارة مفخخة، موضحة وجود دعاوى أخرى تتعلق بنائب الرئيس لم تحسمها الهيئة التحقيقية بعد.



الداخلية تؤكد توفير الأمن للقمة العربية.. وهروب ١٩ معتقلاً إرهابياً

بغداد / المدى

ضرورة التزام منتسبي الأجهزة الأمنية بالتوصيات والقرارات التي تتخذ من قبل القيادات العسكرية والأمنية في وزارتي الدفاع والداخلية، داعياً إلى متابعة أداء الوحدات القتالية من قبل أسرى الأفراف وقادة الفرق. وقال "إننا نطمح إلى بناء دولة لها كيانها وقدراتها المستقلة تعمل على تقديم الرفاهية لجميع أبناء الشعب لكن هذا السطوح يواجه تحديات وعلى الجميع أن يساهم في تجاوزها، مضيفاً أن رجل الأمن عليه مسؤولية الحفاظ على أرواح المدنيين لذلك عليه ألا يجامل في عمله".

وشدد على أن الأمن من مسؤولية الجميع وعلى السياسي والمنكف والإعلامي أن يدعم الأجهزة الأمنية في عملها.

ودعا المالكي السياسيين الى عدم التدخل في عمل الأجهزة الأمنية، قائلاً: إن عمل الأجهزة الأمنية يقوم على أسس وطنية والتعامل يكون بموجب الرتبة العسكرية.. وطالب الأجهزة الأمنية ببذل الجهود والعمل على تهينة الأجواء لإنجاح القمة العربية المرتقبة.

وعلى الصعيد الأمني نفسه فقد أعلن امس عن هروب ١٩ معتقلاً غالبيتهم مطلوبون بتهمة "الإرهاب" من سجن تسفيرات مدينة كركوك الشمالية. وقال مصدر أمني عراقي إن ١٩ معتقلاً تمكنوا فجر امس من الفرار من سجن تسفيرات كركوك المركزي الذي يقع ضمن مقر مديرية شرطة كركوك وسط المحافظة بعد أن حطموها نافذة السجن وفروا من خلالها.

وأضاف أن السجناء غالبيتهم مطلوبون بتهمة الإرهاب ومدانون بجرائم قتل، مشيراً إلى أن قوات الشرطة بدأت حملة بحث واسعة عنهم وشددت إجراءاتها الأمنية في عموم المدينة. وتأتي عملية الهروب هذه بعد عمليات مماثلة شهدتها معتقلات وسجون عراقية عدة خلال الأشهر الأخيرة، حيث استطاع العشرات من الإرهابيين الخطرين الهروب وسط اتهامات للمسؤولين عن هذه السجون والمعققات بالتقصير أو التواطؤ مع المسجونين لتسهيل هروبهم مقابل مبالغ مالية ضخمة.

أكدت وزارة الداخلية سيطرتها على الوضع الأمني وإرغامها الإرهابيين على القيام بإعمالهم في دائرة واسعة، مشددة على أنها مستعدة كل الاستعداد لاستقبال الوفود المشاركة في القمة العربية وتوفير الحماية اللازمة لهم، وكافة الإعلاميين من المراسلين والصحافيين المتوافدين لتغطية المؤتمر.

وأضافت الداخلية في بيان لها، أمس الجمعة، تسلمته "المدى" أنه في الوقت الذي يستعد فيه العراق لاستضافة القمة العربية هذا الاستحقاق السياسي الكبير بما يليق بأهمية العراق ومركزه الجيوسياسي في المنطقة تتسابق القوى الإرهابية لتأكيد حضورها الإعلامي من خلال القيام بأعمال هستيرية مستهدفة للتأثير على أجواء استقبال القمة بشكل أو بآخر عن فشلها وعدم تمكنها من الوصول إلى مبتغاهها ولتبديد أي سوء فهم تود وزارة الداخلية أن تعلن للأشقاء العرب والمواطنين إن الخطط والإجراءات الأمنية المشددة أحبطت الجهد الأكبر للإرهابيين ودفعتها للقيام بأعمالهم العدوانية في الدائرة الأوسع لبغداد وباقي المحافظات العراقية، أملاً في تحقيق شيء من مخطهم الجهنس من قبل قوات الأمن العراقية".

وأكدت الوزارة أنها "ورجالها الأبطال" اتخذت جميع التدابير الاحترازية والأمنية وهي مستعدة كل الاستعداد لاستقبال الوفود المشاركة في المؤتمر وتوفير

الحماية اللازمة لهم ولكافة الإعلاميين من المراسلين والصحفيين المتوافدين لتغطية المؤتمر". وشددت بالقول على أن رجال الداخلية سيكفونوا سيوفاً بشاره لكل من تسول له نفسه النيل من العراق وضيوفه وإن الأيام القادمة ستكون خير دليل على ذلك".

من جانبه، ترأس رئيس الوزراء نوري المالكي أمس اجتماعاً لكبار القادة الأمنيين بحضور وزير الدفاع وكالة سعدون الدليمي.

وشدد المالكي خلال الاجتماع على